

Distr.: General
15 January 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي الفقرة ٢٠ من القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة وما استجد من تطورات في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/926). وقد أشير عند اللزوم إلى المسائل التي قدمت بشأنها تقارير في جلستي مجلس الأمن المعقودتين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر S/PV.4387 و S/PV.4430).

٢ - وكان أبرز ما جد خلال فترة الأشهر الثلاثة المشمولة بهذا التقرير، انتخاب هيئة تشريعية وما أعقب انتخابها من جهود لتشكيل حكومة أغلبية. ولا تزال هذه الجهود جارية حتى الآن. وقامت البعثة في نفس الوقت بتعديلات داخلية لتسليم جانب كبير من السلطات إلى المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي وكفالة أن تتوافر للإدارة المقبلة ميزانية ممولة تمويلاً كاملاً. وكانت الحالة الأمنية هادئة عموماً.

ثانياً - إنشاء المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي

ألف - السلطة التشريعية

٣ - وُصف انتخاب جمعية كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بأنه عملية ناجحة جدا على وجه العموم. وقد نظمها العنصر الثالث للبعثة (بناء المؤسسات) الذي تديره منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وجرت الحملة الانتخابية وعملية التصويت ذاتها على نحو

منظم ولم تتخللهما عموماً أي أعمال عنف باستثناء بعض أعمال التهريب التي صدرت في شمال كوسوفو عن جماعات تعارض مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات (انظر S/PV.4330). وأجريت عملية الاقتراع بمشاركة عدد كبير من المراقبين المحليين، فضلاً عن أفرقة المراقبة المشتركة المؤلفة من ممثلين عن ألبان كوسوفو والمنظمات غير الحكومية الصربية. وترد نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد في الجمعية في المرفق الرابع من هذا التقرير.

٤ - ولم يفز أي حزب بعدد كاف من المقاعد في الجمعية يمكنه من تولي الحكم بمفرده. وينصب الاهتمام في الوقت الحاضر على ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية. وكانت ترتيبات تقاسم السلطة بين أحزاب ألبان كوسوفو الرئيسية الثلاثة محط تركيز الجهود الرئيسية المبذولة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، رتبت البعثة اجتماعاً بين الدكتور روغوف (رابطه كوسوفو الديمقراطية) والسيد تماشني (حزب كوسوفو الديمقراطي) في مباني الأمم المتحدة. واستضاف ممثلو حكومات أجنبية أيضاً لقاءات مع ممثلي الحزب الرئيسي في الجمعية. وجدير بالملاحظة أن أحزاب الأقليات ستؤدي هي أيضاً دوراً هاماً؛ لأن لهذه الأحزاب ٣٥ مقعداً في الجمعية البالغ عدد مقاعدها ١٢٠ مقعداً، ولن تقل حصة هذه الأحزاب وفقاً للإطار الدستوري عن حقيقتين وزاريتين.

٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية جلستها الافتتاحية. وكان المفترض في تلك الجلسة، أن يُنتخب كل من أعضاء هيئة رئاسة الجمعية السبعة فضلاً عن رئيس كوسوفو الذي يتولى بدوره ترشيح رئيس الوزراء لتوافق عليه الجمعية. بيد أن حزب كوسوفو الديمقراطي لم يرشح أحداً لشغل مقعدي هيئة رئاسة الجمعية المخصصين له، ولم تنتخب الجمعية سوى رئيسها، السيد نكهيت داتشي، من رابطة كوسوفو الديمقراطية وأربعة أعضاء آخرين في هيئتها الرئاسية: واحد من رابطة كوسوفو الديمقراطية واثان من ائتلاف العودة (صرب كوسوفو) وواحد من حزب الروما الموحد. ثم أُرجئت الجلسة إلى موعد لاحق.

٦ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، انعقدت الجمعية من جديد لانتخاب رئيس كوسوفو. وكان المرشح الوحيد هو الدكتور إبراهيم روغوف، رئيس رابطة كوسوفو الديمقراطية. وقد حصل على ٤٩ صوتاً بينها ٤٦ صوتاً من أعضاء حزبه الحاضرين، لكنه عجز عن إحراز ٨٠ صوتاً، التي تشكل العدد المطلوب. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أجرت الجمعية اقتراعها الثاني والثالث لانتخاب الرئيس. وكان الدكتور روغوف أيضاً هو المرشح الوحيد. وفي الجولة الثانية، حصل على ٥٠ صوتاً بالمقارنة بالأصوات الثمانين

المطلوبة. وفي الجولة الثالثة، كانت تكفي الأغلبية البسيطة للفوز بالانتخابات وهي ٦١ صوتاً ولكن الدكتور روغوف حصل على ٥١ صوتاً.

٧ - وشكلت البعثة فرقة عمل خاصة لتوفير ما يلزم لدعم الجمعية من خدمات إدارية وغيرها. واضطلع الخبراء الذين قدمتهم فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة ومجلس أوروبا بدور حيوي في إنشاء أمانة الجمعية ووضع نظامها الداخلي المؤقت. وسيواصل الموظفون الدوليون شغل الوظائف الرئيسية لحين يجري توظيف وتدريب موظفين محليين. وقد وظّف حتى الآن ٥٧ موظفاً محلياً بينهم ١٠ موظفين من الأقليات. وبالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (واشنطن العاصمة)، رتب العنصر الثالث من البعثة حلقة دراسية عن أدوات ومسؤوليات المشرعين استغرقت أسبوعاً وشاركت فيها الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية.

٨ - ولا يزال أمن أعضاء وموظفي الجمعية من أفراد الأقليات مثار قلق كبير. فقد عقدت الجلسات الأولى دون مشاكل تحت إجراءات أمنية مشددة حيث حُص كل عضو من صرب كوسوفو بحماية مشددة وبضباط مرافقتهم. ويتولى حالياً حراسة مبنى الجمعية أفرقة ضباط من دائرة شرطة كوسوفو دربوا خصيصاً على هذا العمل الذي يؤدونه بالاشتراك مع أقران دوليين.

٩ - وريثما يتم إنشاء المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي، تظل هناك آليات قائمة لكفالة عدم حدوث أي فراغ تشريعي. وكما تستمر الاتصالات المنتظمة مع القادة السياسيين الرئيسيين في كوسوفو، وبغية استشارتهم بشأن أي تشريعات تتصل بالسلطات المقصورة على الممثل الخاص للأمين العام، واصل المجلس الإداري المؤقت، وسيواصل، مهامه حتى موعد نقل السلطة وإرساء آليات التشاور المناسبة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي.

باء - السلطة التنفيذية

١٠ - بعد إحلال المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي، سينشأ عن نقل السلطة تغيير في الهياكل وفي مجالات تركيز عمل البعثة، إذ ستسلم إلى تلك المؤسسات مسؤولية المراقبة المباشرة للمجالات التي ستنتقل فيها السلطة، في حين سيحتفظ بالاختصاصات التي ترجع إلى الممثل الخاص وحده. واستعداداً لتقسيم السلطة بين الاختصاصات الحالية والاختصاصات المحتفظ بها، بذلت جهود مكثفة لإعادة تشكيل الهياكل الإدارية المشتركة المؤقتة السابقة. وانتقلت البعثة بالفعل من مقر الحكومة لإفساح المكان لإيواء الجمعية وغيرها من هيئات المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

١١ - وأدجت في تسع إدارات انتقالية الإدارات العشرون للشؤون الإدارية التي كانت قائمة من قبل. وستصبح هذه الإدارات الانتقالية وزارات بمجرد قيام الحكومة. وسيعنى العنصر الثاني (الإدارة المدنية) بسبع من هذه الإدارات هي: الزراعة والحراثة والتنمية الريفية؛ والشباب والرياضة؛ والتعليم، والعلم والتكنولوجيا؛ والعمل والرعاية الاجتماعية؛ والصحة، والبيئة وتخطيط المناطق؛ والنقل والاتصالات؛ والخدمات العامة. وسيتولى العنصر الرابع (التعمير الاقتصادي والتنمية)، الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، إدارتين هما: التجارة والصناعة، والمالية والاقتصاد.

١٢ - وفي كل وزارة، سيقدم موظف دولي رئيسي المشورة إلى الوزير فيما يتعلق بوضع السياسات والحكم الرشيد، وتنسيق شؤون الموظفين الدوليين داخل الوزارة، وسيعمل هذا الموظف ضابطاً أولاً للاتصالات مع البعثة. وفي الوقت الحاضر يقوم هذا الموظف مقام الموظف المسؤول ريثما يتم تعيين الوزراء. ولضمان التحول السلس والفعال، سيواصل موظفو البعثة الدوليون الاضطلاع بوظائفهم الهرمية لفترة زمنية محددة بعد أن يتم إنشاء الحكومة. وبهذه الصفة، سيتم وضعهم تحت سلطة الوزارة. وسيسلمون وظائفهم التنفيذية في أقرب ما يمكن إلى الموظفين المدنيين المحليين وسيخفضون تدريجياً حجم مشاركتهم لقصرها على تقديم المشورة وعلى مسألتين إدماج الأقليات وحمايتهم، والاتصال بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والجهات المانحة الأخرى.

١٣ - وعلى مستوى البلديات، بدأ مديرو البعثة تسليم سلطاتهم تدريجياً إلى السلطات المحلية توطئة للتخلي عنها على نحو كامل في المستقبل. ويجري أيضاً تسليم المسؤولية عن إدارة الميزانية والشؤون المالية لصالح البلديات. ولتسهيل هذا الأمر، تم الاتفاق مع السلطة المركزية للضرائب على نظام موحد لإدارة الشؤون المالية للبلديات، وشُرع في تدريب موظفي الخدمة المدنية في البلديات على النظام. وأحرز بعض التقدم في ضم بعض أفراد الجماعات الكوسوفية غير الألبانية إلى الحكومة المحلية. ويشارك الآن قرابة ٩٠ من صرب كوسوفو في عمل ١٣ من الجمعيات البلدية، ويشارك ممثلون عن جماعات من غير أغلبية السكان في جمعيات بلدياتهم. وستسفر الانتخابات البلدية المتعين إجراؤها قبل انتهاء ولاية السنتين الحالية في تشرين الأول/أكتوبر عن بروز قادة بلدين تناط بهم ولاية سياسية جديدة لممارسة مسؤولياتهم الموسعة.

١٤ - وقد أعيد تحديد وظائف الإدارات الإقليمية للبعثة. وستشمل هذه الوظائف تنسيق المسائل الأمنية والإشراف العام على موظفي البعثة في المناطق والبلديات، والإبلاغ ومراجعة الحسابات، والتقييمات السياسية، وتنسيق عودة المشردين. وخلال الفترة الانتقالية، سيحتفظ

المديرون الإقليميون. مهمة الإشراف على الجانب السياسي في تنفيذ اللوائح التنفيذية للبعثة، ٩/٢٠٠١ بشأن الإطار الدستوري، و ١٩/٢٠٠١ بشأن الفرع التنفيذي للمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي، و ٤٥/٢٠٠٠ بشأن الحكم الذاتي للبلديات.

جيم - السلطات المحتفظ بها للممثل الخاص

١٥ - وفقا للإطار الدستوري، سيحتفظ الممثل الخاص بسلطات تحقق له وحده. وللإطلاع بهذه السلطات، أنشئت المديريات التالية في البعثة: الحماية المدنية، وقد تسلمت مسؤوليات مركز الأمم المتحدة لتنسيق العمل المتعلق بإزالة الألغام بعد أن أتم المركز بنجاح عملياته في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والشؤون الإدارية؛ وشؤون المياكل الأساسية؛ والشؤون الريفية. وسيحتفظ الممثل الخاص أيضا بالمسؤولية عن فيلق الحماية في كوسوفو إلى جانب مسؤوليته عن الوجود الأمني الدولي (كيفور) (تم التوصل إلى اتفاق مع قيادة هذا الفيلق يقضي بأن يخفض حتى نهاية هذه السنة عدد الجنود العاملين إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٠٠٠ فرد). وتمثل السلطات الإضافية المحتفظ بها في، إدارة وتمويل الأمن المدني والتأهب لحالات الطوارئ، وإزالة الألغام؛ وإدارة الممتلكات العامة والحكومية والاجتماعية؛ ووضع النظم للمؤسسات العامة والاجتماعية؛ وإدارة السكك الحديد وتوزيع الترددات الإذاعية، والطيران المدني؛ وقاعدة بيانات السجل المدني؛ وتسجيل المقيمين الاعتياديين؛ ومديرية الإسكان والممتلكات، بما فيها لجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن؛ ومراقبة مرور السلع عبر المنافذ والحدود؛ والسلطات العامة من قبيل العلاقات الدولية في عدد من المناطق؛ والقضاء والشرطة (باستثناء إدارة المحاكم التي ستنتقل سلطتها إلى وزارة الخدمات العامة)؛ وعدة مجالات اقتصادية مثل السلطة المركزية للضرائب التي ستعمل إلى جانب وزارة المالية والاقتصاد الجديدة ولكنها ستظل مسؤولة عن المسائل الضريبية والمالية التي لم تنقل سلطتها بعد إلى الحكومة الجديدة.

ثالثا - كفالة مشاركة الأقليات

١٦ - كان أحد الشواغل الهامة في التحضير لانتخابات الجمعية هو كفالة مشاركة الأقليات، ولا سيما طائفة الصرب التي قاطعت الانتخابات البلدية عام ١٩٩٩ والتي ظلت مشاركتها في الانتخابات واردة حتى اللحظة الأخيرة. وفي حين يسلم صرب كوسوفو بوجه عام بأن المشاركة في المؤسسات السياسية الجديدة ستتمكنهم من إسماع صوته في رسم مستقبل كوسوفو، رأوا أن ظروف المشاركة الفعالة لم تتوافر وأبدوا شكهم في إمكانية توافرها. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، التقى السيد هيكرا، الممثل الخاص، بالرئيس كوستونيتشا في بلغراد. وجرى الاتفاق على صياغة ورقة مشتركة تتناول هذه المسائل. وبعد

عدة صياغات ومفاوضات مكثفة، تدخل فيها كل من الأمين العام والرئيس كوستونيتشا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة مشتركة، وقع عليها كل من السيد هاكيرب والدكتور كوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا بوصفه الممثل الخاص للرئيس كوستونيتشا في كوسوفو. وتهدف الوثيقة المشتركة إلى تحقيق غرضين: الأول، تزويد السلطات اليوغوسلافية بقائمة رسمية بالتدابير التي اتخذتها البعثة أو بصدد اتخاذها من أجل مساعدة صرب كوسوفو بحيث يتيسر تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات؛ والثاني، توفير أساس متين لعلاقة تعاونية مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتعيد الوثيقة الرسمية تأكيد المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعرض بالتفصيل عددا من المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصلحة المشتركة: تعزيز الأمن وحرية التنقل؛ وإحراز تقدم سريع في عودة المهجرين والمفقودين وألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا؛ وإدماج صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة؛ وإنشاء نظام للعدالة متعدد الأعراق غير متحيز؛ ومواصلة تطوير شرطة كوسوفو؛ وبذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بمسائل حقوق الملكية؛ وتعاون الشرطة عبر الحدود. وإثر توقيع الوثيقة المشتركة، قرر التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو المشاركة في الانتخابات وتقديم بلوائح مرشحيه.

١٧ - وتنص الوثيقة المشتركة على شرط أساسي يتمثل في تشكيل فريق عامل رفيع المستوى يشكل المنتدى الرسمي للحوار والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من جهة، والسلطات اليوغوسلافية من جهة أخرى. ومع أن رد الفعل الأولي لزعماء ألبان كوسوفو تمثل في انتقاد هذه الخطوة، إلا أنه يؤمل بأن يساهم الفريق العامل مع مرور الوقت في عملية تهدف إلى التطبيع، ويعزز الحوار المباشر بين الزعماء المنتخبين بطريقة ديمقراطية في بريشتينا وبلغراد.

رابعاً - عودة المهجرين

١٨ - يتمثل أحد الشواغل الأكثر أهمية لطائفة صرب كوسوفو وأحد الأهداف الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيهيئة الظروف للعودة الدائمة للمشردين داخليا وللاجئين. وعلى إثر توقيع الوثيقة المشتركة، أنشأ الممثل الخاص في إطار مكتبه مكتبا للعائدين والطوائف من أجل تنسيق العمل الذي تقوم به البعثة فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالطوائف، والحفاظ على صلات وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا، وأوساط المانحين، وتقديم المشورة الاستراتيجية إلى الممثل الخاص بشأن سبل إحراز تقدم في عودة المشردين وإعادة إدماجهم.

وقد بدأ العمل في وضع إطار للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ يجمع بين الحوافز الاقتصادية وتدابير أخرى بغية إتاحة مجالات طويلة الأمد للعائدين والمشردين داخليا.

١٩ - وفيما تُبذل هذه الجهود، تباطأت عودة صرب كوسوفو السنة الماضية. فوفقا للأعداد التي أعلنت عنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد الصرب الذين عادوا إلى كوسوفو بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ما مجموعه ٢٤٣٢ شخصا من جملة ٢٢٩٩٠٠ شخص مسجلين كمشردين داخليا. وعاد ثلثا هؤلاء الأشخاص خلال سنة ٢٠٠٠، في حين عاد أقل من ١٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠١ كما أنهم لم يبقوا جميعا بصورة دائمة. وأدى مشروعان للعودة المنظمة جرى تنفيذهما خلال الأشهر الأربعة الماضية إلى عودة حوالي ١٥٠ شخصا من صرب كوسوفو إلى مناطقهم الأصلية في كوسوفو. وعاد غالبيتهم إلى وادي أوساين (منطقة بيك) حيث أُنجزت في كانون الأول/ديسمبر المرحلة الأولى من برنامج متكامل لكفالة استدامة العودة. واستوجب ذلك إعادة بناء ٥٥ منزلا وبناء عيادة ومدرسة كبيرة قادرة على توفير التعليم لجميع أطفال الوادي، وإعادة تشغيل المرافق العامة، كالطاقة الكهربائية وخدمات الحافلات. ويتوقف تنفيذ المرحلة الثانية التي تتضمن إعادة بناء ٥٠ منزلا آخر وتنفيذ مشاريع لتوليد الدخل وربما توفير مرافق مجتمعية أخرى، على توافر الأموال من المانحين. وقد وفرت قوة كوسوفو الأمن في أرجاء الوادي ولم يُبلغ عن وقوع حوادث. وعاد أيضا صرب كوسوفو إلى قريتي ليشتار وماكريش (منطقة غنييلان) المختلطتين حيث يعيشون مع جيرانهم من ألبان كوسوفو.

٢٠ - ويستمر عدد اللاجئين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة المحاورة في الانحسار ويُقدر الآن بحوالي ١٠٠٠٠ لاجئ.

خامسا - الأمن

٢١ - يظل أمن الأقليات في كوسوفو وحرية تنقلهم شاغلا يبعث على القلق. ومع أن عدد الجرائم الخطيرة التي تمس أفراد الأقليات انخفض، إلا أن الاعتداء على شخصين مسنين من صرب كوسوفو في بولييه، كوسوفو، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وأدى إلى مقتل أحدهما، ذكر الجميع بإمكانية تعرض أفراد هذه الطائفة للعنف. وأفادت قوة كوسوفو بازدياد حوادث التهديد والعنف غير الخطرة بين الطوائف، إذ اشترك عدد من الفتيان في إلقاء الحجارة على أهداف تابعة للأقليات، بما في ذلك الأفراد والقوافل والمركبات والقطارات والمنازل. وأفيد أيضا عن ازدياد طفيف في حوادث العنف بين الطوائف في منطقة غنييلان على إثر تسريح ما كان يسمى بجيش تحرير بريسيفو وبويانوفاك وميدفيديا الذي كان ناشطا

في جنوب صربيا، وما كان يسمى بجيش التحرير الوطني الذي كان ناشطا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٢٢ - وعملت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو على جبهات متعددة من أجل تحسين الأمن. فتواصلت الجهود لنزع الأسلحة غير المصرح بها كجزء من استراتيجية أعم لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وجرت زيادة عمليات البحث المشتركة، بما فيها عمليات على طول الحدود من أجل الحد من التهريب وتخزين الأسلحة والإمدادات لدعم الفئات الألبانية المسلحة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قامت قوة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأضخم عملية متزامنة تُنفذ حتى الآن للبحث عن الأسلحة، اشترك فيها ٣٠٠٠ جندي من جميع الألوية الخمسة المتعددة الجنسيات، وأدت إلى توقيف ١٢ شخصا ومصادرة مجموعة متنوعة من الأسلحة. ومع أن النتائج المباشرة كانت ضئيلة، فإن قيمة هذه العمليات تكمن في أنها تحسن من التعاون في مجال العمليات بين قوة كوسوفو والبعثة وتعزز الثقة لدى الجمهور الذي يحترم القانون، وهو عامل حاسم في بناء الثقة في سيادة القانون. وهناك مؤشرات تدل على أن المحني عليهم أصبحوا أقل تأثرا بالتهديد وأكثر إقبالا على التقدم بشكاوى إلى شرطة البعثة. وبغض النظر عن ازدياد الاستعداد للإبلاغ عن الجرائم، طرأ انخفاض طفيف على عدد الجرائم الخطيرة التي أُبلغت عنها شرطة البعثة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

٢٣ - وظلت الحالة الأمنية في ميتروفيتشا مستقرة وإن شابها التوتر. وانخفض عدد حوادث العنف التي سجلتها قوة كوسوفو على مدى الأشهر الثلاثة المنصرمة بالرغم من استمرار الصعوبات التي تعترض تثبيت سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الشمال. ويُعزى التحسن جزئيا إلى اتباع شرطة البعثة وقوة كوسوفو نهجا أكثر حزما وقسوة مع الذين يُطلق عليهم اسم "راصدي الجسور". فنظرا لتزايد عمليات البحث والتوقيف وتعزيز دوريات الأمن داخل المجتمعات المحلية والقيام بأنشطة هادفة لتوعية الجمهور، يبدو أن "راصدي الجسور" يخسرون بعضا من التأييد الذي كانوا حائزين عليه في شمال ميتروفيتشا. غير أن المشاكل مستمرة مع المتشددین من صرب كوسوفو الذين ما زالوا قادرين على تعبئة أنصارهم بسرعة، ومثال على ذلك، العنف الذي ووجهت به شرطة البعثة وقوة كوسوفو في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الموافق عشية عيد الميلاد لدى الطائفة الأورثوذكسية، حين اعتقلت قوة كوسوفو أحد "راصدي الجسور" لحيازته بندقية. وتجمع حشد من صرب كوسوفو تمكنوا مؤقتا من إطلاق سراح ذلك الشخص الذي أعادت قوة كوسوفو اعتقاله بعد ذلك. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت قوة كوسوفو لعدة هجمات بالقنابل اليدوية وإطلاق النار على عناصرها في شمال ميتروفيتشا.

٢٤ - ويبدو أن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لم تؤثر بشكل سلبي على الحالة الأمنية العامة في كوسوفو خلال الفترة التي يشملها التقرير. فمصادقة البرلمان على الاتفاق الإطارى والعفو الرئاسي عن مقاتلين سابقين فيما كان يدعى بجيش التحرير الوطني على وجه الخصوص حدا من احتمال عبور مقاتلين سابقين في صفوف هذا الجيش بصورة غير مشروعة إلى كوسوفو.

سادسا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

ألف - العدالة

٢٥ - استمر إحراز تقدم في تدعيم هياكل الأمن والنظام. فقد استؤنف إجراء الامتحان لعضوية نقابة المحامين في كانون الأول/ديسمبر؛ ووفر المعهد القضائي في كوسوفو، الذي يديره العنصر الثالث، التعليم القانوني للقضاة والمدعين العامين من جميع الطوائف العرقية؛ واعتمدت مدونة آداب للقضاة والمدعين العامين؛ وتم إنشاء مجلس قضائي والادعاء في كوسوفو لتقديم المشورة إلى الممثل الخاص بشأن الاضطلاع بمسؤولياته التأديبية تجاه القضاة والمدعين العامين. ولا يزال بناء قدرة القضاء المحلي موضع تركيز من قبل العنصر الثالث. وقد حصل تطور هام في هذا الخصوص تمثل في إنشاء مركز لموارد الدفاع الجنائي يساعد محامي الدفاع ويدربهم، بما في ذلك محامي الدفاع من الأقليات ومن صربيا. وأنشأت وزارة العدل مؤخرا قسم الإدماج القضائي لتنسيق استراتيجية توظيف الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات في السلك القضائي. غير أن التقدم في هذا الخصوص ما زال بطيئا، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الصعوبات السياسية، فضلا عن مسائل المعاشات التقاعدية والأمن. فهناك ٤ فقط من أصل ١٦ قاضيا ومدعيا عاما معينين من صرب كوسوفو يعملون في محاكم كوسوفو؛ وهناك أيضا ٩ من البشناق و ٢ من طائفة الروما و ٨ أتراك يشغلون وظائف قضاة ومدعين عامين.

٢٦ - ولا تزال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تمثل أولوية عالية من أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فالصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فضلا عن الشبكات الإقليمية البلقانية الناشطة في كوسوفو، قادرة على تقويض استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية والتأثير على العلاقات بين الطوائف العرقية. ومن أجل تعزيز قدرتها في هذا المجال، يعمل العنصر الأول (الشرطة والعدالة) على إنشاء خمس وحدات متخصصة جديدة: '١' تضم وحدة الاستخبارات المركزية التابعة لشرطة البعثة وتضم ٤٠ عنصرا متخصصا مكرسان حصرا لجمع المعلومات عن أنشطة الجريمة المنظمة والإرهاب وتحليلها؛ '٢' مكتب الجريمة المنظمة بكوسوفو التابع لشرطة البعثة هو وحدة تضم خبراء في التحقيق،

ويقوم بتحويل المعلومات التي توفرها وحدة الاستخبارات المركزية إلى أدلة للدعاء. وينسق أيضا عمليات شرطة البعثة فيما يتصل بتفجير العقاقير والمخدرات المخطورة إلى كوسوفو واستخدام كوسوفو كنقطة عبور للاتجار الدولي بالمخدرات. ويضم المكتب الآن ١١ خبيرا؛ '٣' وحدة العمليات والمعلومات الحساسة في إدارة العدل وتوفر عناصر المقاضاة لقوة كوسوفو وشرطة البعثة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والإرهاب والأنشطة غير المشروعة عبر الحدود. والهدف من الوحدة هو دعم عمليات شرطة البعثة وقوة كوسوفو ومعالجة المعلومات الحساسة لاستخدامها في المحاكمات وتوفير الدراية الفنية بشأن الجريمة المنظمة والإرهاب للقضاة والمدعين العامين الدوليين؛ '٤' وحدة الشرطة القانونية التابعة لإدارة العدل وتمثل نقطة الثقل لرسم السياسات والاتصال بالوكالات العاملة في كوسوفو. وستضم أربعة محامين يملكون خبرة واسعة في القانونين المدني والجنائي؛ '٥' وحدة مساعدة المجني عليهم والدفاع عن حقوقهم التابعة لإدارة العدل وستقوم بتقديم المساعدة إلى الشهود والمجني عليهم طيلة العملية القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدة جديدة للجرائم الاقتصادية ضمن العنصر الرابع اضطلعت بدور رائد في اتخاذ تدابير جديدة ضد غسل الأموال. وسيواصل القضاة والمدعون العامون الدوليون النظر في قضايا الجريمة المنظمة الخطيرة إذ أن القضاة المحليين الذين ينظرون في القضايا التي تمس المجرمين الرئيسيين ما زالوا عرضة للتهديد والرشوة.

٢٧ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أفرج عن ألبان كوسوفو الثلاثة الذين يشتبه في ضلوعهم بتفجير إحدى حافلات شركة نيس إكسريس في شباط/فبراير ٢٠٠١ بناء على أوامر من المحكمة العليا. ولم يكن من الممكن تحويل المعلومات الاستخبارية التي اعتقل على أساسها هؤلاء الثلاثة المشتبه فيهم إلى دليل يثبت إدانتهم أمام المحكمة.

٢٨ - وكنتيجة جزئية لتحسن أوضاع إنفاذ القانون، لا تزال ثمة حاجة ملحة إلى زيادة القدرة الاستيعابية للسجون في كوسوفو. فبمعدل الزيادة الحالية، سيصل عدد السجناء، الذي بلغ ٧٨٠ سجينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى مجموع القدرة الاستيعابية الحالية، وهي ١ ٠٠٠ نزيل، بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. كما أنه لا بد من زيادة عدد موظفي المؤسسات الإصلاحية. ولا يزال ضباط الشرطة يقومون بمهام المؤسسات الإصلاحية وهي مهام لم يتلقوا تدريباً عليها أو تدخل في نطاق مسؤوليتهم.

باء - الشرطة

٢٩ - واصلت البعثة تعزيز دائرة شرطة كوسوفو. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تخرج الفوج السابع عشر من مدرسة دائرة شرطة كوسوفو التي يضطلع العنصر الثالث بإدارتها.

وبهذا يبلغ مجموع عدد ضباط دائرة شرطة كوسوفو المدربين ٣٩٢ ٤ ضابطاً، ٣٧٥ (٨،٥) في المائة) ضابطاً منهم من صرب كوسوفو و ٣٢٤ (٧،٣ في المائة) ضابطاً من طوائف الأقليات الأخرى. وسيتلقى هذه السنة حوالي ٤٠٠ ١ طالب التدريب الأساسي. ومن المستهدف أن يصبح القوام الإجمالي لدائرة شرطة كوسوفو ١٠ ٠٠٠ ضابط. وأفضى نظام الرتب الذي بدأ العمل به حديثاً إلى قيام المشرفين الأوائل في دائرة شرطة كوسوفو حالياً بالإشراف مباشرة على زملائهم، بينما يقوم أصحاب الرتب الإدارية العليا بمهام استشارية إلى جانب كبار ضباط شرطة البعثة. وقد اختير أكثر من ٢٠٠ ضابط في هذه الدائرة وعينوا للعمل في المقر المركزي لشرطة البعثة ومقارها الإقليمية والحدودية. ويعمل ضباط الدائرة سوية مع الضباط الدوليين في العمليات الهامة والبارزة للغاية مثل توفير الأمن لإجراء انتخابات الجمعية. وعلاوة على ذلك، يقوم ضباط الدائرة بعمليات مستقلة تتراوح بين الدوريات العادية وإجراء التحقيقات في جرائم القتل.

٣٠ - وقد أوكلت دائرة شرطة كوسوفو مهمة توفير الأمن لأعضاء الجمعية داخل مبنى الحكومة. وتشمل شعبة الخدمات المنشأة حديثاً في دائرة شرطة كوسوفو ٩٦ ضابط شرطة دربوا على توفير الحماية الشخصية لأعضاء الجمعية. وتم التركيز بصورة خاصة على الاحتياجات الأمنية لأعضاء الجمعية الـ ٢٢ من صرب كوسوفو الذين تؤمن لهم شرطة البعثة الحماية عند توجههم إلى مقر الجمعية وعند خروجهم منها. وستوسع شعبة الخدمات التابعة لدائرة شرطة كوسوفو خلال عام ٢٠٠٢ من أجل توفير خدمات الأمن لجميع وزارات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وستبدأ أولى فرق الحماية الشخصية التابعة للدائرة عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٢، والهدف هو استخدام ١٨٠ ضابطاً من ضباط الحماية الشخصية بحلول منتصف عام ٢٠٠٢. وواصلت قوة كوسوفو مساعدة البعثة عن طريق توفير الأمن في المنطقة وما يرتبط بذلك من دعم. إلا أنه ثمة حاجة ملحة لتعزيز وحدة الحماية الشخصية التابعة للبعثة بأفراد دوليين لضمان حد أدنى من حرية التنقل لأعضاء الجمعية من صرب كوسوفو.

٣١ - وتتولى شرطة البعثة أيضاً، ضمن حدود إمكانياتها، بعضاً من مهام قوة كوسوفو. وهكذا فقد تولت المسؤولية عن العمليات اليومية في أربع من المناطق الخمس؛ وفي المنطقة المتبقية (ميتروفيتسا)، تتولى شرطة البعثة فعلاً بمحمل مهام التحقيق بنفسها. وعلاوة على ذلك، تتولى المسؤولية عن العمليات في ست من النقاط الحدودية ونقاط العبور؛ وفي مطار سلاتينا، توسع شرطة الحدود التابعة للبعثة من نطاق مسؤوليتها.

٣٢ - وعقب التوقيع على الوثيقة المشتركة، أُحرز تقدم هام في قضايا المفقودين والمحتجزين. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر، علمت وحدة المفقودين التابعة لشرطة البعثة، والتي هي بصدد إنشاء مكتب فرعي لها في بلغراد، أنه ستتاح أمامها كل السبل للحصول على المعلومات المتعلقة بالجثث والتي جمعتها الشرطة الصربية والباثولوجيون الشرعيون من مختلف مواقع إخراج الجثث التي كشف عنها النقاب في صربيا. ومن شأن هذا الأمر أن يمهّد الطريق للتعرف على هوية المئات من ألبان كوسوفو الذين استخرجت جثثهم من هذه المواقع خلال الأشهر القليلة الماضية. وانكب فريق الاتصال المعني بالمفقودين المشترك بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إعداد بروتوكول بشأن الأفرقة المشتركة المعنية بالتحقيق في السجون المخفية، والتي ستُمكن شرطة البعثة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من التحقيق في المواقع المزعومة. وبعد إعادة النظر في قضايا باقي المحتجزين من ألبان كوسوفو في السجون الصربية وفقا للمعايير الدولية، يتوقع نقلهم إلى كوسوفو في أقرب وقت ممكن. وقام ممثلون عن إدارة العدل بزيارة منشآت في صربيا يحتجز فيها أفراد من ألبان كوسوفو، وتشاوروا مع ممثلي الجهاز القضائي الصربي بشأن تسليم المعلومات الواردة في سجلات قضايا هؤلاء المحتجزين إلى البعثة. وقد فتحت عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دروبا جديدة للتعاون في مجال الشرطة، وهو ما تسعى إليه شرطة البعثة من خلال عقد اجتماعات في بودغوريتسا وبلغراد على حد سواء.

جيم - بناء القدرات

٣٣ - كان أهم ما ركز عليه العنصر الثاني (الإدارة المدنية) خلال هذه الفترة هو إحالة السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والبلديات، حسبما ورد في الفقرات من ٩ إلى ١٣ أعلاه. وبالإضافة إلى إدماج الإدارات وإعادة تنظيمها، زاد العنصر من تعيين الموظفين المحليين، لا سيما أفراد الأقليات، وأعد المبادئ التوجيهية والأوامر الإدارية لمختلف الوحدات الإدارية. وعلى نحو مماثل، واصل العنصر الثالث (بناء المؤسسات) جهوده في مجال بناء القدرات، وهي جهود شارك فيها بالدرجة الأولى قطاع القضاء والشرطة. ونتيجة للتدريب الذي وفره ذلك العنصر، فإن الموظفين المحليين يديرون حاليا شؤون مركز كوسوفو القانوني ومعهد كوسوفو القضائي. وخلال هذه السنة، سيخضع العنصر الثالث لتخفيض هام في ملاكه إذ أنه سينقل مجال تركيزه من الدعم السوقي المباشر إلى دعم البرامج. وسيخفض عدد مكاتبه الميدانية من ٢١ مكتبا إلى ٩ مكاتب.

٣٤ - ومن الأمور الأساسية لنجاح مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إنشاء خدمة مدنية لكوسوفو تتسم بالطابع المهني وبتعدد الأعراق. ويستند ذلك إلى القاعدة التنظيمية رقم ٣٦/٢٠٠١ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي سُنّت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي تحدد إجراءات شفافة وغير تمييزية للتعين وتستحدث آليات لضمان التمثيل المتكافئ للأقليات. وبُذلت جهود جبارة للغاية لتوظيف أفراد الأقليات في عدد من الإدارات الانتقالية. وعمل مكتب الشؤون المجتمعية مع الإدارة الانتقالية للعمل والرعاية الاجتماعية من أجل وضع قاعدة بيانات عن أفراد الأقليات الذين يحتمل توظيفهم للعمل في الخدمة المدنية لكوسوفو. ويعمل العنصر الثالث حالياً مع الشركاء المحليين من أجل إنشاء معهد كوسوفو للإدارة العامة الذي سيمول من الميزانية الموحدة لكوسوفو وسيدمج ضمن وزارة الخدمات العامة. وسيكون هذا المعهد مسؤولاً عن وضع وتنفيذ سياسة وبرنامج شاملين للتدريب لفائدة الخدمة المدنية في كوسوفو. وإلى أن يتم إنشاء معهد كوسوفو للإدارة العامة، فإن العنصر الثالث سيواصل تدريب موظفي الخدمة المدنية عن طريق معهد الإدارة المدنية. وقد تم حتى الآن تدريب حوالي ٦٠٠ ٣ موظف مدني للعمل في البلديات، ١٨ في المائة منهم من صرب كوسوفو.

دال - التعمير والتنمية

٣٥ - كجزء أساسي من التحضيرات الجارية لنقل السلطة، قامت البعثة، من خلال عنصرها الرابع، بإعداد ميزانية كاملة التمويل للإدارة المقبلة (انظر المرفق الثالث أدناه). وقد أُعدت ميزانية عام ٢٠٠٢ بهدف ضمان تغطية جميع النفقات المتكررة من عائدات الضرائب المحلية. إلا أنه لا يزال ثمة اعتماد كبير على أموال المانحين، إذ أن كوسوفو لم تتمكن من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل المشاريع الإنتاجية. وتقرر زيادة قدرة الحكومات البلدية على جباية الرسوم والضرائب في خطة الميزانية الشاملة. وكان الغرض من البرامج التدريبية التكميلية للسياسيين المنتخبين والأشخاص المؤثرين في الرأي العام هو ضمان استمرارية الالتزام بدفع الضرائب عند انتقال السلطة الخاصة بشؤون الميزانية في عام ٢٠٠٣. ولا تزال نسبة ٨٥ في المائة من عائدات الضرائب المحلية تأتي من الضرائب المفروضة على السلع الآتية إلى كوسوفو. وكجزء من الجهد المبذول للتقليل من الاعتماد على هذه الوسيلة الوحيدة لجمع الإيرادات، أُعدت ضرائب جديدة على الرواتب والأرباح ليبدأ العمل بها في أوائل عام ٢٠٠٢.

٣٦ - وفي مستهل عام ٢٠٠٢، أصبح اليورو العملة الرئيسية في كوسوفو. ويسحب حالياً من التداول حوالي بليون مارك ألماني من الأوراق النقدية والقطع المعدنية ويجري استبدالها

بالعملة الجديدة خلال الشهرين الأولين من هذه السنة. وقد تطلّب الإعداد لهذه النقلة وضع خطط معقدة، ولا سيما من حيث السوقيات والأمن. ونظمت حملة إعلامية واسعة النطاق لإطلاع المواطنين والمؤسسات التجارية عن الانتقال إلى التداول باليورو.

٣٧ - ومنحت هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات حاليا رخصا لسبعة مصارف تجارية لكي تعمل في كوسوفو. ويوجد حاليا ٢٢ فرعاً تعمل في جميع أرجاء الإقليم. كما مُنحت رخص لـ ١٥ من مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى والمؤسسة المالية غير المصرفية التي أنشئت لتوفير الائتمانات للأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وقد تم حتى الآن إيداع ما قيمته حوالي مائتي مليون يورو في النظام المصرفي، وقُدّم حوالي ٤٠ مليون يورو في شكل قروض. وعلاوة على ذلك، منحت الهيئة رخصة لمكتب واحد للصرف الأجنبي وأجازت خمس عمليات لمؤسسة ويسترن يونيون. وتسلمت عن البعثة أيضاً مسؤولية وضع القوانين التي تنظم قطاع التأمين. وأُلزمت شركات التأمين الموجودة بتقديم طلبات للحصول على رخص جديدة - ووردت حتى الآن خمس طلبات من هذا القبيل ويجري النظر فيها. ويدرب حالياً موظفون جدد على القيام بأنشطة الإشراف في مجال التأمين.

٣٨ - وعملت إدارة التجارة والصناعة على إعداد التشريعات اللازمة لإقامة اقتصاد السوق. وأُعدت في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ اللوائح المتعلقة بمعايير المحاسبة، ومكتب لتقديم التعهدات، والرهون، وقانون المنافسة، وما يرتبط بذلك من توجيهات إدارية، ولا تزال الإدارة بصدد سنّها. ورشما يوضع أساس قانوني فعلي لتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص على نطاق واسع، فإن أول سبيل لتعزيز التنمية الاقتصادية في صفوف المشاريع المملوكة للمجتمع في كوسوفو هو تأجير الأصول الإنتاجية لإدارة جديدة، على أن تمنح العقود عن طريق عملية تقديم العروض التنافسية. وتم حتى الآن التوقيع على اثني عشر مقعداً من هذا القبيل وتوجد حالياً ثمانية عقود أخرى قيد الإعداد، ويصل المبلغ الإجمالي لهذه العقود إلى حوالي ٥٠ مليون يورو، وسيتيح ذلك توظيف ما يزيد عن ٦٠٠ ٢ شخص، مما سيزيد القوى العاملة في المؤسسات المعنية بأكثر من الضعف. وقد سُجلت حتى الآن حوالي ٣٥ ٠٠٠ مؤسسة تجارية خاصة في السجل التجاري للبعثة.

٣٩ - ولا تزال ثمة مشاكل خطيرة من حيث الإمداد بالكهرباء. فبسبب قدم المعدات وانعدام الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، كان من اللازم تخصيص الكهرباء. وحتى في هذه الحالة، سجلت انقطاعات متكررة في الإمداد بالطاقة. وبفضل الدعم السخي للوكالة الأوروبية للتعمير، تُبذل الجهود حالياً في سبيل حل هذه المشكلة عن طريق تدريب الموظفين وإعادة هيكلة إدارة هيئة كهرباء كوسوفو (Kosovo Electric) والقيام بإصلاح شامل

لوحدات توليد الطاقة. وبُذِل مجهود خاص لزيادة أسعار استهلاك الكهرباء بغية زيادة القدرة على استيراد الطاقة. ومشاكل الإمداد بالطاقة في كوسوفو مشاكل عميقة ومعقدة. ومن المتوقع الانتهاء، في أوائل هذه السنة، من تحليل شامل بموله البنك الدولي كان قد أجري خلال عام ٢٠٠١. وبفضل الاستثمارات الهامة للمانحين في البنية التحتية لقطاع الماء وتحسين إدارة الجهات المشرفة على خدمات المرافق العامة، قلّت حالات النقص في المياه في النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

٤٠ - وتظل كوسوفو من أفقر المناطق في أوروبا وما فتئت تعاني منذ عقود خلت من نقص الاستثمارات. وقد قامت إدارة التعمير بتحليل شامل لاحتياجاتها من الاستثمار، وقدمت خطة للنفقات الإنتاجية بمبلغ ١,٤ بليون يورو للسنوات الثلاث المقبلة في برنامج الاستثمارات العامة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وهو برنامج سيتعين على أوساط المانحين تمويل جزء كبير منه.

سابعاً - ملاحظات

٤١ - شكل انتخاب الجمعية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ خطوة هامة نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولم يمنح الناخبون الأغلبية لحزب بعينه، مما فرض على القوى السياسية أن تعمل معاً لتجاوز مخلفات الماضي والمساهمة في بناء مستقبل مشترك. ويعد طول الفترة الزمنية التي يستغرقها انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة مؤشراً على الصعوبات التي سيتعين تذليلها. وستضطلع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بمسؤولية كاملة عن المناطق الخاضعة لها. ولن يتدخل ممثلي الخاص إلا لإعمال أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستورية. وآمل أن يستخدم المنتخبون ولايتهم بحكمة وأن يتعاونوا في جو من الاحترام المتبادل والتسامح والتفاهم البناء.

٤٢ - وثمة تطور آخر بناءً ألا وهو توقيع الوثيقة المشتركة التي أرسى أساساً متيناً للعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع السلطات اليوغوسلافية لإحراز تقدم بشأن المسائل المبينة في الوثيقة المشتركة، وأتطلع إلى المشاركة الكاملة لممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في هذا التعاون. وأياً كان القرار النهائي بشأن وضع كوسوفو، فإن العلاقة بين بريستينا وبلغراد ستكون حاسمة بالنسبة لرفاه المنطقة في المستقبل.

٤٣ - ويظل للأمن أهمية قصوى. وستبذل بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو قصارى جهدهما للتخلص من الأسلحة ومنع العنف. بيد أن ذلك وحده لا يمكن أن يحل المشكلة، بل يجب أن تتغير المواقف. وهنا أيضاً تقع على عاتق أعضاء الجمعية المنتخبة حديثاً مسؤولية محددة. حيث يتعين عليهم نبذ العنف والإرهاب. بمتنهي الوضوح والصراحة. وأعضاء الجمعية

جميعاً مدعوون لأن يصبحوا قدوة في خلق الظروف المواتية لتحسين العلاقات بين الطوائف وتعزيز المصالحة ويجب أن تبدأ المصالحة داخل الجمعية، بأن يعمل ممثلو جميع الطوائف جنباً إلى جنب على تحسين أوضاع سكان كوسوفو جميعاً. وعلى المنظمات غير الحكومية أيضاً أن تؤدي دوراً في عملية المصالحة.

٤٤ - لقد بلغت بعثة الأمم المتحدة مرحلة دقيقة في تنفيذ ولايتها، وأدخلت تغييرات كبيرة على هيكلها ومجال تركيزها لتشجيع الحكم الذاتي المؤقت ودعمه مع أعمال أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتتطلب المرحلة التالية إدارة ماهرة والتزاماً متواصلاً وقوياً من جانب المجتمع الدولي.

٤٥ - وختاماً، أود أن أعبر عن امتناني للسيد هانز هيكراب على قيادته الثابتة خلال فترة شهدت تقدماً ملحوظاً، ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة رجالاً ونساءً على عملهم الرائع في ظروف صعبة. لقد قرر السيد هيكراب عدم الاستمرار في منصبه لأسباب شخصية وسأكتب لمجلس الأمن بشأن اختيار من يحل محله. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديري للدعم الشامل الذي لقيته البعثة من المنظمات الإقليمية والوكالات والبلدان المساهمة في البعثة.

المرفق الأول

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة
في كوسوفو

(في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

العدد	البلد	العدد	البلد
١٤٧	الأرجنتين	١٢٠	الاتحاد الروسي
١٢٧	اسبانيا	٤٥١	الأردن
١٧٦	أوكرانيا	٣٣٢	ألمانيا
٦٥	إيطاليا	٣	أيسلندا
٢٠	البرتغال	٢٢٢	باكستان
١٠٨	بنغلاديش	٩٣	بلغاريا
١١٩	بولندا	١	بنن
٥	تونس	١٢٥	تركيا
٣٠	الدانمرك	٢٠	الجمهورية التشيكية
٣٨	زامبيا	٦٨	رومانيا
١٥	سلوفينيا	٦١	زمبابوي
٤٦	السويد	١٥	السنغال
١١٩	غانا	٦	سويسرا
٦٣	الفلبيين	٨١	فرنسا
٣٤	فيجي	٢٥	فنلندا
٢١	الكامرون	٢	قيرغيزستان
١	كوت ديفوار	٥٦	كندا
٩	ليتوانيا	٢٦	كينيا
٦٨	مصر	٤٨	ماليزيا
٢٧	النرويج	١٩	ملاوي
٤٩	نيبال	٧٠	النمسا
٨١	نيجيريا	٣	النيجر
٥	هنغاريا	٤٨٥	الهند
١٠	اليونان	٥٨٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٤ ٤٦٥			المجموع

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو
(في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
اسبانيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كندا	١
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
النمسا	٢
نيبال	١
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	٣٨

المرفق الثالث

ألف - الميزانية العامة لكوسوفو في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
(بملايين الماركات الألمانية)*

الميزانية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	السنة حتى نهاية أيلول/سبتمبر		الرصيد (٣ شهور)	
		المخطط	الفعلي		
الإيرادات					
إيرادات كوسوفو	٣٣٨,١	١٣٠,٩	٢٤٠,٤	٣٧٦,٢	(٣٨,١)
منح عامة	١٥٠,٠	١٠,٦	١٢٤,٩	١٢٤,٩	٢٥,١
منح محددة الأغراض	١١,٩	١,٢	٣,٩	٣,٩	٨,٠
مجموع الإيرادات	٥٠٠,٠	١٤٢,٧	٣٦٩,٢	٥٠٥,٠	(٥,٠)
النفقات					
الرواتب والأجور	١٨١,٨	١٤,٦	١٤٣,٩	١٤٤,٧	٣٧,١
السلع والخدمات	١٣٤,٧	١٢,٦	٨٩,٩	٧٦,٢	٥٨,٥
الإعانات والتحويلات	١٦١,٥	٤,٧	١١٣,٢	٩٠,٢	٧١,٣
نفقات رأس المال	٢٢,١	٠,٧	١٨,٢	٩,٠	١٣,١
مجموع النفقات	٥٠٠,٠	٣٢,٠	٣٦٥,٢	٣٢٠,١	١٧٩,٩

* قد لا يكون حاصل الجمع سليماً بسبب تقريب الأرقام.

باء - الميزانية العامة - تفاصيل الإيرادات الداخلية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الإيرادات الداخلية	الفعالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (بالملايين الألمانية)
الضرائب:	٣٥٥ ٢٤٩ ٤٨٣
الجمارك	٦٢ ٤٧٠ ٠٧٤
المكوس	٩٧ ٢٤٢ ٨٩٢
ضريبة المبيعات على الواردات	٧٦ ٨٦٨ ٦٧٨
الفنادق والأغذية والمشروبات	١ ٦٧٩ ٤٣١
المرتبات	-
ضرائب محتملة	٣٦ ٩٧٩ ٤٣٨
ضريبة القيمة المضافة	٧٩ ٩٣٧ ٨١١
الممتلكات	-
المخالفات	٧١ ١٥٩
الرسوم:	٢٠ ٩٣٣ ٦٩٨
رسوم مغادرة المطار	-
الصحة	-
التعليم	-
المحاكم	١ ٧٤٣ ٨٥٣
هيئة الضرائب المركزية - الفوائد	٢ ٧٧٥ ٧٦٩
تسجيل المركبات	١٠ ٩٤٧ ٧٦١
وثائق السفر	٥ ٤٦٦ ٣١٥
رخص القيادة	-
المجموع الفرعي للإيرادات الداخلية	٣٧٦ ١٨٣ ١٨١

المرفق الرابع

انتخاب الجمعية

ترتيب الأحزاب	الأصوات	النسبة المئوية للأصوات	المقاعد
رابطة كوسوفو الديمقراطية	٣٥٩ ٨٥١	٤٥,٦٥	٤٧
حزب كوسوفو الديمقراطي	٢٠٢ ٦٢٢	٢٥,٧٠	٢٦
اتتلاف العائدين	٨٩ ٣٨٨	١١,٣٤	٢٢
التحالف من أجل مستقبل كوسوفو	٦١ ٦٨٨	٧,٨٣	٨
الوطن (فاتان)	٩ ٠٣٠	١,١٥	٤
الحزب الديمقراطي التركي لكوسوفو	٧ ٨٧٩	١,٠٠	٣
المبادرة الديمقراطية الجديدة لكوسوفو	٣ ٩٧٦	٠,٥٠	٢
حزب ألبان أشكاليا الديمقراطي	٣ ٤١١	٠,٤٣	٢
الحركة الوطنية لتحرير كوسوفو	٨ ٧٢٥	١,١١	١
الحزب الديمقراطي المسيحي الألباني لكوسوفو	٧ ٧٠١	٠,٩٨	١
حزب العدالة	٤ ٥٠٤	٠,٥٧	١
حركة كوسوفو الشعبية	٤ ٤٠٤	٠,٥٦	١
حزب الحركة الديمقراطية البوسنية لكوسوفو	٢ ٩٠٦	٠,٣٧	١
حزب الروما الموحد لكوسوفو	٢ ٧١٧	٠,٣٤	١
الحزب الليبرالي لكوسوفو	٣ ٦٠٠	٠,٤٦	
الجبهة الوطنية	٢ ٨٨١	٠,٣٧	
حزب الوسط الليبرالي لكوسوفو	٢ ٤٠٣	٠,٣٠	
حزب الأخضر لكوسوفو	٢ ٣٢٥	٠,٢٩	
الحزب الاشتراكي الديمقراطي لكوسوفو	١ ٧٨٥	٠,٢٣	
زيفديت ريكساج (مرشح مستقل)	١ ٣٣٠	٠,١٧	
لطيف كريزيد (مرشح مستقل)	١ ١٩٩	٠,١٥	
زون سيتا (مرشح مستقل)	١ ٢١٠	٠,١٥	
الحزب الجمهوري لكوسوفو	٦٤٣	٠,٠٨	
الحزب الوطني الديمقراطي الألباني	١ ٠٦٦	٠,١٤	
مبادرة مواطني كوسوفو	٦٣١	٠,٠٨	
الحزب الليبرالي الألباني	٤٢٨	٠,٠٥	
إحصاءات أساسية			
مجموع الناخبين	١ ٢٤٩ ٩٨٧		
مجموع الأصوات المدلى بها	٨٠٣ ٧٩٦		
النسبة المئوية للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	٪٦٤,٣٠		
مجموع الأصوات الصحيحة	٧٨٨ ٣٠٣		

خريطة